

Distr.  
GENERAL

S/1994/470  
20 April 1994  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة  
لتقديم المساعدة إلى رواندا

## الأحداث الجارية في رواندا

١ - إن أعضاء مجلس الأمن على علم كامل بالحالة الحرجة في رواندا في أعقاب حادث تحطم طائرة في مطار كيغالي في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤، أسفر عن مصرع كل من كانوا على متنها ومن بينهم الرئيس جوفينال هابياريمانا، رئيس رواندا، والرئيس سيبريان نتاياميرا، رئيس بوروندي، ولا يمكن تحديد سبب تحطم الطائرة دون إجراء تحقيق كامل، وهو الأمر المتعذر حتى الآن.

٢ - وأطلق هذا الحادث المفجع موجة عارمة من أعمال القتل الواسعة النطاق، تركزت بصورة رئيسية في كيغالي، وإن كانت قد امتدت أيضا إلى أجزاء أخرى من البلد. وتتسم أعمال العنف فيما يبدو بأبعاد سياسية وإثنية على حد سواء. ولا يتوفر حتى الآن أي تقدير يعول عليه لأعداد القتلى، وإن كان من الممكن أن تصل إلى عشرات الآلاف.

٣ - وتشير الأنباء الموثوق بها بقوة إلى أن أفرادا غير منضبطين من الحرس الرئاسي هم الذين بدأوا أعمال القتل، التي امتدت بعد ذلك بسرعة إلى سائر أنحاء المدينة. ورغم الجهود القصوى التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، فإن كتيبة أمن الجبهة الوطنية الرواندية، التي ترابط في مجمع المجلس الوطني للتنمية، انطلقت من موقعها وبدأت تشتبك مع القوات الحكومية، بما في ذلك عناصر من الحرس الرئاسي. كما أن وحدات الجبهة الوطنية الرواندية تحركت من المنطقة المنزوعة السلاح إلى كيغالي واشتركت في القتال. وانهار هيكل السلطة، وتفسخت الحكومة المؤقتة وقتل بعض أعضائها في خضم أعمال العنف. وأعلنت حكومة مؤقتة أخرى في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤، غير أنها لم تستطع إقرار سلطتها، وفي ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤، ومع ازدياد حدة القتال بين القوات المسلحة والجبهة الوطنية الرواندية، رحلت هذه الحكومة عن العاصمة. ومنذ ذلك الحين، يبدو أن وزير الدفاع والقوات الحكومية الرواندية، التي تغيرت قيادتها مؤخرا، هم الأطراف الوحيدة المتاحة التي يمكن مخاطبتها على الجانب الحكومي. وكانت أعمال الاغتيال الوحشي لرئيسة الوزراء، السيدة أغاثا أولينغيमानا، وغيرها من أعضاء الحكومة، ولعشرة من أفراد الوحدة البلجيكية التي تعمل مع بعثة الأمم المتحدة، على أيدي جنود غير منضبطين من الجبهة الوطنية الرواندية، من النتائج المأساوية بوجه خاص لأعمال العنف.

الجهود المبذولة من جانب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا

٤ - في هذه الحالة، أصبح من المستحيل على بعثة الأمم المتحدة أن تواصل المهام النابعة من ولايتها. فاستجابة للآزمات الانسانية والأمنية، كانت بعثة الأمم المتحدة، برئاسة الممثل الخاص للأمين العام وقائد القوة، تركز نفسها للمهام التالية:

(أ) تأمين اتفاق لوقف إطلاق النار، تعقبه مفاوضات سياسية بين الجانبين لاستعادة عملية السلم التي بدأت بموجب اتفاق أروشا؛

(ب) توفير الحماية، بقدر الإمكان، لموظفي الأمم المتحدة المدنيين؛

(ج) توفير الحماية، بقدر الإمكان، للمدنيين الآخرين من الرعايا الأجانب والروانديين على حد سواء؛

(د) التفاوض للتوصل إلى هدنة بين الطرفين من أجل إتمام إجلاء الأجانب؛

(هـ) المساعدة في إجلاء المدنيين من غير الروانديين، التابعين للأمم المتحدة وغير التابعين لها على حد سواء، بتوفير حراسة للقوافل حتى الحدود البرية وحتى المطار، وبالتنسيق مع فرقتي العمل البلجيكية والفرنسية المرسلتين لهذا الغرض؛

(و) إنقاذ الأفراد والجماعات المحاصرة وسط القتال؛

(ز) توفير المساعدة الإنسانية إلى جماعات كبيرة من المشردين، تحت حماية بعثة الأمم المتحدة.

٥ - وأكثر هذه المهام إلحاحا هي المهمة الأولى، أي بذل الجهد لتأمين وقف لإطلاق النار من خلال الاتصالات مع ممثلي القوات المسلحة والجهة الوطنية الرواندية، على أمل أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى بذل جهود سياسية للعودة إلى عملية السلم التي بدأت بموجب اتفاق أروشا. وقد ظل مجلس الأمن على علم تام بهذه الجهود وبغير ذلك من التطورات في الواقع. أما قرار حكومة بلجيكا سحب كتيبتها من بعثة الأمم المتحدة، عقب قتل عشرة من جنودها المشاركين في بعثة الأمم المتحدة، وعقب توجيه تهديدات للرعايا البلجيكي، فقد أضاف عنصرا حرجا جديدا إلى الحالة الآخذة في التدهور. ويحاول قائد القوة الحصول من الجانبين على تأكيدات بإعلان المطار منطقة محايدة تخضع لسيطرة بعثة الأمم المتحدة. وقد تلقى هذه

التأكيدات بصورة مبدئية، ولكن قبل أن يتسنى وضع هذه التأكيدات في صورتها النهائية، غيرت الجبهة الوطنية الرواندية موقفها، بما يجعل من الوارد إمكان أن يصبح المطار منطقة قتال.

٦ - ويدرك أعضاء المجلس أنه رغم الاتصالات المباشرة التي جرت بين الجانبين تحت رعاية بعثة الأمم المتحدة في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤، والتي أتاحت قدرا من الأمل في إحراز تقدم نحو وقف إطلاق النار، لم تسفر جهود بعثة الأمم المتحدة عن أي نتيجة حتى الآن. ف كلا الجانبين يتبنى مواقف متصلبة، حيث تطرح الجبهة الوطنية الرواندية شروطا ترفضها القوات الحكومية الرواندية. وفي هذه الحالة، انتهت، مع الأسف، إلى أنه ليس ثمة احتمال للاتفاق على وقف لإطلاق النار في الأيام القادمة. وتستمر أعمال العنف في الشوارع، ويستمر القتال بين القوات الحكومية الرواندية والجبهة الوطنية الرواندية. وأدى ذلك إلى شن هجمات بقذائف الهاون على تجمعات المدنيين المشردين المشمولين بحماية بعثة الأمم المتحدة. كما أصيب مقر بعثة الأمم المتحدة يوم ١٩ نيسان/أبريل، وإن لم تحدث إصابات، لحسن الحظ.

٧ - إن أفراد بعثة الأمم المتحدة المخلصين، الذين يؤدون واجباتهم بشجاعة في ظروف خطيرة، لا يمكن تركهم وسط هذا الخطر إلى أجل غير مسمى، في حين لا تتوفر أي امكانية لاضطلاعهم بالمهام التي أوفدوا من أجلها. ومع رحيل الوحدة البلجيكية والأفراد غير الأساسيين من الوحدات الأخرى، أصبح القوام المخفض للأفراد العسكريين في بعثة الأمم المتحدة، في ٢٠ نيسان/أبريل، ٥١٥ فردا (وكان ١٦٥ فردا)، وللمراقبين العسكريين ١٩٠ فردا (وكان ٣٢١ فردا). وللعهد الإجمالي ٧٠٥ ١ أفراد (وكان ٤٨٦ ٢ فردا).

#### الخيارات المقترحة

٨ - يذكر المجلس أنني قدمت في ١٤ نيسان/أبريل، استجابة لطلبه، مبادرتين عامتين لمعالجة هذه الحالة غير المستقرة على الإطلاق والتي يصعب التنبؤ بها تماما في رواندا. وكان كلا الخيارين يستندان إلى إقرار وقف لإطلاق النار، الذي يستحيل بدونه على بعثة الأمم المتحدة أن تواصل أداء مسؤولياتها بموجب ولايتها الحالية.

٩ - وكان الخيار الأول يتمثل في الإبقاء على بعثة الأمم المتحدة بقوة مخفضة (أي بدون الوحدة البلجيكية) لفترة محدودة تبلغ ثلاثة أو أربعة أسابيع عقب إقرار وقف إطلاق النار. ويكون مطلوبا من الطرفين، خلال هذه الفترة، أن يتوصلا إلى اتفاق على استعادة عملية أروشا، وفي هذه الحالة، تستأنف بعثة الأمم المتحدة دورها بموجب ولايتها. وخلافا لذلك، يتم سحب بعثة الأمم المتحدة برمتها.

١٠ - وكان الخيار الثاني يتمثل، بعد إقرار وقف إطلاق النار، في سحب الجزء الأعظم من بعثة الأمم المتحدة، مع ترك ممثلي الخاص وقائد القوة في كيغالي للعمل كوسيطين في المفاوضات السياسية التي

يتوقع أن تستمر لفترة غير محددة، على أن يخضع ذلك لاستعراض يجريه مجلس الأمن، بدلا من الفترة المحدودة المتصورة في الخيار الأول. كما يبقى عدد يتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ من أفراد الأمم المتحدة العسكريين في كيغالي لضمان أمن هذا الفريق التابع للأمم المتحدة.

١١ - والخياران المذكوران أعلاه لم يكن أي منهما يستبعد الآخر. فإذا لم يكتب النجاح للجهود المبذولة في إطار الخيار الأول في نهاية الفترة المنصوص عليها، يمكن الانتقال الى السيناريو الثاني بدلا من سحب البعثة بكاملها.

#### ملاحظات

١٢ - مع استمرار الحالة الحرجة السائدة الآن، يجب التوصل الى قرار حول الكيفية التي سيتمكن بها للأمم المتحدة، إذا كان الأمر كذلك، أن تواصل جهودها لمساعدة شعب أصبح يواجه ظروفًا عصيبة. وإنتي أعرض ثلاثة بدائل كي ينظر فيها المجلس:

١٣ - البديل الأول - يستند البديل الأول الى الاستنتاج المبين أعلاه والذي مؤداه أنه ليس هناك احتمال واقعي لأن تتفق القوتين المتعارضتين على وقف فعال لإطلاق النار في المستقبل القريب. وبدون وقف لإطلاق النار سيظل القتال مستمرا بينهما، وكذلك ستستمر حالة انعدام القانون والمذابح التي يتعرض لها المدنيون. ولا يمكن تغيير هذه الحالة إلا بإجراء تعزيز فوري وشامل لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا، وإحداث تغيير في ولايتها بحيث تكون مجهزة ومخولا لها سلطة إجبار القوى المتعارضة على قبول وقف لإطلاق النار، ومحاولة إعادة إعادة القانون والنظام ووضع حد لعمليات القتل. وسيتيح ذلك أيضا للوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية توفير وتوزيع المساعدة الإنسانية ليس فقط في العاصمة، ولكن في أنحاء البلاد الأخرى حيث تعرض السكان للتشريد أو الحرمان نتيجة لأعمال العنف. فضلا عن ذلك، فإن إعادة الاستقرار الى رواندا ستساعد على منع انتشار أصداء العنف الى البلدان المجاورة مما يؤدي الى عدم الاستقرار الإقليمي. وسيطلب هذا السيناريو عدة آلاف من الجنود الإضافيين، وقد يتعين منح البعثة سلطات إنفاذية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

١٤ - وفي هذا الصدد، لا بد أن أذكر أن الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة زارني في ١٩ نيسان/أبريل، وناشدني تعزيز بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا لتمكينها من إنهاء حالة الفوضى في بلده. وفي محادثة هاتفية معي في ٢٠ نيسان/أبريل، حث الرئيس موسيوييني رئيس أوغندا، على تعزيز البعثة والإبقاء عليها في رواندا، وطلب اليّ أن أنقل طلبه هذا الى مجلس الأمن. وأضاف قائلا إنه يحاول ترتيب عملية للمساهمة بقوات من بلدان المنطقة، وأنه يقوم شخصيا بإدارة الجهود الرامية الى ترتيب وقف لإطلاق النار بين القوات الحكومية الرواندية والجبهة الوطنية الرواندية.

١٥ - البديل الثاني - ويتمثل البديل الثاني في وضع صيغة معدلة للخيار الثاني الذي عرض على مجلس الأمن في ١٤ نيسان/أبريل. وفي إطار هذا السيناريو فإن فريقا مصغرا يرأسه قائد القوة، مع ما يلزم من موظفين، سيبقى في كيغالي للعمل كوسيط بين الطرفين في محاولة لحملهما على التوصل الى اتفاق بشأن وقف إطلاق النار، على أن تستمر هذه المحاولة لفترة تصل الى أسبوعين أو أكثر إذا فضل المجلس ذلك. وستشمل المهام الإضافية لهذا الفريق المساعدة على استئناف عمليات الإغاثة الإنسانية الى المدى الممكن تحقيقه في هذه الحالة. وقد تلقت البعثة تأكيدات من الجانبين بأنهما سيتعاونان في هذه العمليات رغم أنه لا يمكن التيقن من امكانية حدوث ذلك.

١٦ - سيحتاج الفريق الى المساندة من سرية مشاة لتوفير الأمن، كما سيحتاج الى عدد من المراقبين العسكريين لرصد الحالة، الى جانب المواطنين المدنيين، ويقدر المجموع بنحو ٢٧٠ فردا. وسيتم سحب بقية أفراد البعثة، ولكن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا ستظل قائمة كبعثة. وسيقوم الممثل الخاص، مع عدد قليل من الموظفين، بمواصلة جهوده الرامية الى استئناف القيام بدوره كوسيط في المفاوضات السياسية بهدف إعادة الجانبين الى عملية أروشا للسلم.

١٧ - ويمكن إنهاء الترتيبات المحددة أعلاه في أي لحظة إذا ما ظهر أن الجانبين غير متعاونين على المستوى السياسي، أو إذا أدت أنشطتهما الى الإضرار بسلامة وأمن فريق البعثة في كيغالي.

١٨ - ويجري تذكير الأطراف بأنه على الرغم من أنه تم بالفعل حث منظومة الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية على تقديم المساعدة الإنسانية والغوثية، فإنه في ظل السيناريو المبين أعلاه لن يتسنى سوى توزيع كمية محدودة. ولن يتسنى القيام بجهود الإغاثة على نحو تام بدون التوصل الى وقف لإطلاق النار.

١٩ - البديل الثالث - يتمثل البديل الثالث في السحب الكامل لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا. وإذا أقر مجلس الأمن هذا الخيار، ستبذل البعثة قصارى جهدها للحصول على التزامات من الجانبين بأنهما سيتخذان تدابير لضمان سلامة المدنيين في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم. على أنه في ضوء الطابع المتطرف والأبعاد التي اتخذها العنف والقتل الجماعي على مدى الأسبوعين الماضيين، ليس هناك ما يبعث على الأمل في امكانية الحصول على التزامات فعالة، وينبغي ألا يغيب عن البال أن عواقب الانسحاب الكامل، من حيث الخسارة في الأرواح البشرية، قد تكون فادحة في واقع الأمر. ويمكن أيضا أن تحدث أصداء مماثلة في البلدان المجاورة التي يقطنها مواطنون منحدرون من الفئات الإثنية الموجودة في رواندا.

٢٠ - وفي النهاية، فإن الطرفين الموقعين على اتفاق أروشا، وهما حكومة رواندا (أو خلفها) والجبهة الوطنية الرواندية، هما الطرفان الوحيدان اللذان يجب أن يتحملا مسؤولية تقرير ما إذا كان لبلدهما وشعبهما أن يحققا السلم أو أن يواصلوا المعاناة من العنف.

٢١ - وإنني إذ أعرض هذا التقرير على مجلس الأمن لكي ينظر فيه، أود أن أعرب عن الأسى العميق للأسر الرواندية التي فقدت ذويها في هذه الظروف المحزنة التي يمر بها البلد. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة مرة أخرى للإعراب عن عزائي الخالص لحكومة بلجيكا ولأسر أفراد قوات حفظ السلم البلجيكيين العشرة الذين ضحوا بحياتهم في سبيل قضية السلم. وأود أيضا أن أسجل ثنائي الشدید على أفراد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا، وخاصة ممثلي الخاص وقائد القوة، لما أبدوه من تفان وشجاعة وإخلاص في تكريس أنفسهم لبذل قصارى جهودهم من أجل الأمم المتحدة في ظل أشد الظروف خطورة.

— — — — —